http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1337) السنة السادسة -الثلاثاء (7) تشرين الاول 2008

العنــف ضــد المرأة العراقية

الآلـــيـــات والـــمـــعـــالـــجـــات

د. عماد علو
كاتب وباحث

مقدمة

على الرغم من إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣م إعلانها العالمي الداعي إلى القضاء على العنف البدني والنفسي والجنسي الموجه ضد النساء ولرفع الظلم وإزالة الممارسات والأفعال تجاه المرأة ، إلا أن المجتمع العراقي شهد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تفاقم ظاهرة العنف ضد المرأة العراقية على الرغم من آثارها السلبية الواقعة على جهود التنمية وجهود إرساء معايير العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، الأمر الذي يستدعي وقفة جادة من لدن الجهات المسؤولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع الدولي ومنظماته المعنية بشأن المرأة والطفل لبذل المزيد من الجهود لجهة تلافي الآثار السلبية لظاهرة العنف ضد المرأة من خلال تكثيف حملات التوعية و إجراء مزيد من الدراسات والبحوث ، لاستقصاء أسباب هذه الظاهرة ، والوقوف على الكوابح التي تمثل عائقاً أمام كل الجهود الساعية إلى التخفيف من حدتها، ومعالجتها معالجةً جذريةً.

تعريف العنف

بحسب التعريف المقدم في التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول العنف والصحة (٢٠٠٠(WHO/ فإن العنف هو الاستعمال المقصود للقوة الفيزيائية بالتهديد أو الممارسة الفعلية ضد الذات أو شخص آخر أو جماعة أو مجتمع و الذي ينتج منه ضرر أو جرح أو يقصد به الضرر أو الموت أو الضرر النفسي أو الحرمان... ويتضمن العنف كلُ أشكال العنف البدني و العقلي والأذى وسوء المعاملة والإهمال . وبحسب تعريف آخر هو استخدام وسائل إكراهية لتحقيق الأهداف أو هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طريق فرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية بهدف استغلال و إخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية. والعنف ضد المرأة هو العنف القائم على نوع الجنس و قد عرفه بعضهم أنه كلُ فعل أو قول أو ممارسة للرجل سواء كان فرداً أو جماعة تُجاه المرأة ينطوي على شكل من أشكال التمييز المستند إلى مرجعيات ثقافية تقليدية. أما العنف الأسري»ضد المرأة»فهو الذي يقع في إطار المنزل و هو سلوك عنفي غير معلن أو مصرح به يتستر بجدران المنزل ويتحوط بالنسيج الأسري. وعادة ما تكون المرأةُ هي الضحية، وربما هي الأكثر تسترا على ما يحدث من عنف ضدها رغبةً في المحافظة على خصوصية الأسرة ونمطية العلاقات الاجتماعية. ويأخذ العنف اشكالاً عديدة منها العنف المادي(الجسدي) بما في ذلك التحرش الجنسي والعنف المعنوي الذي من أشهر صوره السخرية والاستهزاء والتحقير والمعاملة الدونية والتعذيب النفسي وحرمان المرأة من الحقوق التي وجبت لها شرعاً و قانوناً.

المجتمع العراقي والعنف ضد المرأة

أشارت معظم التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في العراق، أن النساء والأطفال في العراق هم أكثر الفئات تضرراً من جراء أعمال العنف المستمرة في العراق منذ احتلاله في عام ٢٠٠٣ وحتى الآن. وتندرج الأضرار التي لحقت بالنساء والأطفال في العراق في سياق الأضرار التي لحقت بوضع حقوق الإنسان في العراق بشكل عام نتيجة فشل الاحتلال الأمريكي في تامين حماية كافية للمدنيين (حسب اتفاقيات جنيف)وللبنية التحتية لمؤسسات الدولة وهو ما انعكس سلبا على الإنسان العراقي وخصوصا الفئات الضعيفة منه وهي الأطفال والنساء ..

إن عمليات القصف العشوائي المتكرر المتبادلة بين القوى التي تحمل السلاح على الساحة العراقية، والقتل الذي يستهدف المدنيين ورجال الدين وأماكن العبادة. والعمليات الإرهابية مثل تفجير السيارات المفخخة والعبوات الناسفة ، وما تقوم به العصابات الإجرامية من جرائم خطف واغتصاب وقتل كلها تلحق أضرارا جسيمة بين المدنيين وخصوصا النساء والأطفال، حيث يمثلون نسبة غير قليلة من الذين يستهدفهم الإرهاب ، وعمليات التفجير العشوائية أو من جراء إطلاق نار غير مباشر، الأمر الذي يمثل تحديا صعبا ومستمرا» لحق المواطنين في الحياة.

وأشارت دراسة مسحية قام بإجرائها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة التخطيط العراقية عن الأحوال المعيشية في العراق، أظهرت أن (١٣ ٪) من العراقيين الذين شملهم المسح، والذين تتراوح أعمارهم بين (١٥ــ ١٩) عاما قد فقدوا أحد الأبوين أو كليهما أو أفرادا من العائلة بسبب العنف، وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد الأطفال الذين قتلوا إلا أنه ووفقاً لبعض المصادر تشكل النساء والأطفال نحو (٢٠ ٪) من القتلى المدنيين.

إن عمليات الخطف والتهجير القسري والنزوح المستمر للعراقيين إلى مناطق يعتبرونها آمنة نسبيا داخل وخارج العراق قد أدت إلى حرمان العديد من الأطفال ومن بينهم الفتيات لفرص التعليم والرعاية الصحية اللذان يتناسبان مع المراحل العمرية التي يمرون بها وهذا سيكون له انعكاسات خطيرة على مستوياتهم الفكرية وذهنياتهم حتى في حالة عودتهم إلى مقاعد الدراسة .ومما لا يخفى على احد الآثار النفسية السلبية التي ستتراكم نتيجة المعاناة والمشاهد المروعة التي تعيشها المرأة والطفل في العراق وهو ما سيكون له آثار خطيرة على البنية والنسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي في المستقبل . كما أن اتساع ظاهرة منع العوائل العراقية من إرسال بناتهم إلى المدارس نتيجة الظروف الأمنية التي تمر بها تلك العوائل في مناطق سكناها ستؤدي إلى إيجاد شرائح اجتماعية واسعة قابلة للانحراف قليلة الإنتاجية وهو ما سيترتب عليه أضرار اجتماعية بالغة السوء أيضا .

إن الأعباء التي باتت تتحملها المرأة العراقية المتمثلة بإرهاصات الظرف الأمني المتردي وخوفها على أسرتها وأطفالها خصوصا وترمل العديد من النساء نتيجة أعمال العنف اليومية في العراق دفعها للنهوض بأعباء الأسرة والقيام بأعمال مرهقة تفوق قدرتها الفسيولوجية وقابليتها على التحمل والصمود بوجه التحديات العنيفة التي تواجه العائلة والمجتمع العراقيين اللذين يتعرضان إلى حالة غير مسبوقة من التمزق وابسط الأمثلة عليها زيادة حالات الترمل واليتم والتشرد والضياع التي أصابت شريحتي المرأة والطفل في العراق . كما تشير عددٌ من الدراسات والبحوث الميدانية إلى أن الفقر وتنامي مستوى الأمية بين أفراد المجتمع عامة ، والنساء خاصةً ، وغياب الإرشاد الديني الصحيح وعدم الوعي بالحقوق الإنسانية إزاء المرأة العراقية كل ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة العنف وتصاعده ويؤدي بالتالي إلى انهيار مؤسسة الأسرة وتفككها.

أنواع العنف الممارس

أن التطُرق إلى موضوع العنف ضد المرأة في المجتمع العراقي قد يعتبر من الأمور المحذورة لكونه مرتبطاً بقيم أخلاقية على درجة عالية من الحساسية . فهو متصلٌ بعادات المجتمع وموروثاته التي أصبحت نمط حياة ، وسلوكاً يمارس سراً وجهراً، إضافة إلى أن أغلب النساء اللاتي تُجرى عليهن البحوث لا يرغبن في الحديث عن العنف ولا حتى عن وجوده مما يصعب إجراء الدراسات العلمية عن واقعه ، حيث لا ينحصر العنف ضد المرأة العراقية بمفهوم الإيذاء الجسدي فقط وإنما يتعداه إلى العنف الأسري والاجتماعي المتمثل بالنظرة الدونية للمرأة وحرمان البنات من التعليم وإجبارها على ترك المدرسة يعتبر شكلاً من أشكال العنف الأسري والمجتمعي الذي يمارس ضد الفتاة وتبرز هذه الظاهرة في بعض المحافظات أكثر من غيرها نتيجة للعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية والإقتصادية على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولةُ والمجتمعُ المدني في هذا المجال حيث عادت الأمية إلى الاستمرار بالتنامي . ويدخل الطلاقُ التعسفيُّ في دائرة العنف ضد المرأة أيضا»، وهو طلاقٌ يوقعه الرجل ضد المرأة غيابياً من دون مراعاة حقوقها الشرعية والقانونية النافذه ، ويتم تحت مبررات واهية تخضع أساساً لرغبة بعض أفراد أسرة الزوج أو رغبة الزوج نفسه . كما أن حرمان المرأة من ميراثها الشرعي والقانوني مظهر من مظاهر العنف الأسري الممارس ضد المرأة ، دون وجه حق. وقد أظهرت الدراسات أن هناك أسراً ترفض تزويج بناتها ، حفاظاً على الميراث ، وخروج الأرض والعقارات خارج نطاق الأسرة ، وتبقى الفتاةُ حبيسة جدران بيت أهلها حتى الممات .

المشاركة السياسية للمرأة

ما زالت مشاركة المرأة في مؤسسات صنع القرار السياسي تكاد تكون معدومة ، وهو موقف بالإمكان وصفه بازدواجية الرؤية بشأن مشاركة المرأة في مراكز الدولة العليا. فبينما تتم الموافقةُ على مشاركة المرأة في أنشطة الحياة الاقتصادية لا تتم على مشاركتها بنفس المستوى من الفاعلية والتأثير في ميدان الحياة السياسية . وعلى الرغم من التباين في مستوى الثقافة السياسية للنساء الشابات وكبيرات السن ، فان ذلك لم يؤثر بشكل واضح في توجهات وآراء الناخبات العراقيات حيث كان لتدخل الأسرة في توجهات الناخبة وإجبارها على التصويت لصالح مرشح معين أمراً طبيعياً وعادياً ولا يمثل عنفاً تجاهها ، ويعزو البعض تقبل المرأة إملاءات الرجل في الأسرة بالتصويت لصالح مرشح معين في الانتخابات إلى عدم معرفة النساء بالمرشحين الذين هم غالباً من الذكور وان الرجال بحكم معرفتهم بالمرشحين أقدر من النساء على الحكم عليهم . وعليه فان من الضروري تعليم النساء المشاركة في الحياة السياسية وصناعة القرار وفي النهوض بأعباء النشاط النسائي باتجاه تحقيق المواطنة المتساوية ، ولذلك من خلال تحديد السياسات والجوانب المؤسسية ومواقع صناعة القرار الحكومية وغير الحكومية التي يمكن لها أن تساهم في التخفيف من الفجوة بين الرجال والنساء في التعليم وفي صناعة القرار وفي منظمات المجتمع المدني. إن تشجيع العملية الديمقراطية القائمة في العراق عبر منح الناس والنساء على نحو خاص القدرة على إسماع أصواتهم وأصواتهن ، باستخدام وسائل الدفاع والمناصرة في قضايا محددة وواضحة سيمكن المجتمع من التوجه عبرها نحو الوصول إلى مواطنة متساوية في العراق لكل المواطنين.

المرأة والقانون

يعتقد العديد من المراقبين أن بروز ظاهرة النساء الانتحاريات في الآونة الأخيرة كان من أبرز أسبابها الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الواقعة على المرأة من قبل الأسرة والمجتمع، إضافة إلى الأمية التي تأتي في مقدمة الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى إيقاع الأذى بنفسها وبالمجتمع ، وليس مقصوداً بالأمية الأمية الأبجدية فحسب بل الأمية القانونية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية وهذه النتيجة تؤكد أثر التعليم الإيجابي في سلوك أفراد المجتمع ، وأهمية نشره في حياة الأفراد وخاصة الفتيات والنساء لإكسابهن المهارات والقدرات الضرورية التي تمكنهن من التعامل الواعي مع متطلبات الحياة والمشاركة البصيرة في عمليات التنمية الشاملة . وإلى جانب الأسباب السابقة التي تؤدي إلى ارتكاب المرأة بعض الأفعال المخالفة للقانون وإيداعها السجن ، تأتي الأسباب الاقتصادية التي تدفع بكثير من النساء المعيلات إلى امتهان مهن دونية لسد الحد الأدنى من احتياجات حياتها وحياة أسرتها التي تكون غالباً كبيرة العدد . حيث أتضح أن المردود المادي من عملهن لا يفي باحتياجاتهن الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وعلاج وتعليم، ممَّا يؤثر في حالاتهن النفسية ويقودهن إلى ارتكاب أفعال مخالفة للقانون. حيث أن الفقر والعوز المادي من المحاور الأساسية التي تؤدي إلى تدهور وضع الأسرة ، وإشعارها بعدم الأمان وفقدان الحماية اللازمة لأفرادها، ودفعها إلى الانحرافات الخاطئة. وإلى جانب الأسباب السابقة المساعدة على انحراف المرأة أو ارتكابها الجريمة ، يبرز السبب الاجتماعي باعتباره عاملاً أساسياً في وصول النساء إلى السجن. حيث أن وطأة الظروف الاجتماعية المتمثلة بالموروث الثقافي السلبي ، والعادات والتقاليد التي تميز بين الذكور والإناث لصالح الذكور، تؤدي إلى خلق أمراض وعقد نفسية قد تدفع المرأة إلى ممارسة سلوكيات منحرفة بسبب المعاملة القاسية من الأهل أو الزوج ، وبسبب الإهمال المتعمد لهن ، وتفكك الروابط الأسرية وانهيار مؤسسة الزواج نتيجة أسباب عديدة يتقدمها اليوم فقدان المعيل بسبب أعمال العنف المتفاقمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

الآليات والمعالجة

استنادا» لما سبق عرضه من جوانب مختلفة لآثار وأسباب تصاعد ظاهرة العنف ضد المرأة العراقية فان أهم الآليات المقترحة لمعالجة هذه الظاهرة السلبية تتمثل بما يلي :

١.بناء قدرات العمل المؤسسي وتطوير آلية العمل في مجال حقوق الإنسان في العراق وارتقاء بها إلى مستوى التحديات التي يواجهها الإنسان العراقي عامة والمرأة بشكل خاص.

٢.تطوير ودعم مؤسسات المجتمع المدني في العراق ذات العلاقة بحقوق الإنسان والحركة النسائية حتى تتمكن من الدفاع عن حقوق المرأة العراقية .

٣.إعادة النظر باتجاهات الخطاب الإعلامي لجهة مناصرة قضايا المرأة وبما يعمل على تصحيح الأدوار التي تقوم بها المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق الجديد .

٤.من الضروري إيجاد آليات عمل مشتركة بين وزارة حقوق الإنسان ووزارة الدولة لشؤون المرأة والجهات الحكومية ذات العلاقة وبين مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بحقوق المرأة لتتمكن المرأة العراقية من مواجهة ما يمارس ضدها من عنف .

٥.تقوية الحركة النسائية العراقية وإيجاد قنوات تواصل بينها وبين الحركات النسائية العربية.

٦.تطوير القوانين والتشريعات وبخاصة المتصلة بالأسرة والمرأة بما يحفظ للمرأة العراقية حقوقها ويدرأ عنها مختلف أنواع العنف .

عدسة علي طالب

باكستان: التحكم في جهاز طالت أظافره

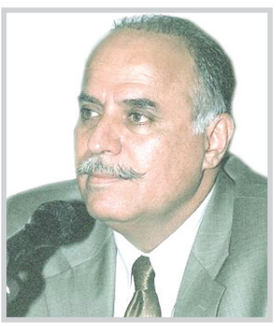

د. عبدالله المدني

وسط ضجيج وتوارد الأنباء من كل حدب وصوب بشأن الانتخابات الرئاسية الأمريكية وانهيارات أسواق المال والشأن النووي الإيراني وعمليات الاختطاف في مصر و القرصنة قبالة السواحل الصومالية والتفجيرات العشوائية في العراق وأفغانستان وفضيحة الحليب الملوث في الصين، أطل خبر صغير برأسه فاسترعى انتباه الكثيرين لما له من دلالات وتداعيات على الأوضاع في كل من باكستان وأفغانستان وربما غيرهما. الخبر كان حول قرار اتخذه الرئيس الباكستاني الجديد آصف علي زرداري في التاسع والعشرين من أيلول المنصرم بتعيين الجنرال احمد شجاع باشا رئيسا جديدا لجهاز الاستخبارات الداخلية المعروف اختصارا باسم آي اس آي، وذلك خلفا للجنرال نديم تاج الذي كان قد تولى المنصب قبل عام واحد فقط من استقالة قريبه الرئيس الباكستاني السابق الجنرال برويز مشرف ليكون الأخير بذلك القائد السابع عشر لهذا الجهاز الحساس، إذا ما استبعدنا مؤسسه غير الباكستاني، الاسترالي من اصل إنجليزي «كاو هوم». وعلى حين رأى البعض في هذا الحدث جزءا من حركة تنقلات واسعة في الجيش الباكستاني، أراد قائد المؤسسة العسكرية الجنرال أشفق برويز كياني من خلالها استبدال مؤيدي الرئيس السابق مشرف بجنرالات مؤيدين له، خاصة وان الخطوة جاءت متزامنة مع أربعة عشر تعيينا جديدا في القيادات الأمنية والعسكرية العليا، فان آخرين قرأوا الحدث قراءة مختلفة فقالوا أن أهميته تكمن في ما يلي:

قراءة مختلفة لخطوة الرئيس الباكستاني

× إن الرئيس آصف زرداري أراد من خلال خطوته تلك استعراض عضلاته أمام الداخل والخارج كرئيس قادر على اتخاذ القرارات السريعة والحاسمة متى ما تطلب الأمر ذلك، وكان فيه خدمة للوطن وسمعته. والمعلوم أن الفترة الأخيرة شهدت اتهامات وشكوكاً من قبل واشنطون وحلفائها لجهاز الاستخبارات الباكستاني باللامصداقية في الحرب ضد الإرهاب وبدعم الأصوليين والمتشددين من أنصار حركة طالبان المدحورة وتنظيم القاعدة الإرهابي، إضافة إلى ضغوط متزايدة لحث إسلام آباد على إبداء قدر اكبر من الحزم في محاربة الإرهابيين والمتشددين. والجدير بالذكر أنه كلما ارتفع صوت في الغرب الحليف ينتقد جهاز الاستخبارات الباكستاني أو يتهمه بالتقاعس عن أداء مهامه على أكمل وجه، يأتي الرد واصفا تلك المزاعم بأنها خبيثة ومؤكدا على اتسام رجال الجهاز بأعلى درجات المناقبية والولاء والتنظيم. على أن الأمر تغير فجأة في الأسابيع القليلة الماضية، فبدا كما لو أن إسلام آباد لم تعد قادرة على مواصلة الإنكار إزاء الأدلة التي يضعها الأمريكيون أمامها على الطاولة أو إزاء تردد وكالة المخابرات الأمريكية في مشاركة المعلومات الأمنية الحساسة مع جهاز المخابرات الباكستانية خشية تسربها إلى المتشددين الإسلاميين، أو إطلاع هؤلاء عليها بطريقة أو بأخرى. ومن هنا جاء تصريح وزيرة الإعلام الباكستانية السيدة شيري رحمن أثناء مرافقتها لرئيس الحكومة يوسف رضا جيلاني في زيارة الأخير إلى واشنطون في آب الماضي، والتي لئن نفت فيه ضلوع مخابرات بلادها في أحداث دموية في الهند أو أفغانستان فإنها اعترفت للمرة الأولى باحتمال وجود أفراد داخل جهاز الاستخبارات الباكستانية ممن يتعاطفون أيديولوجيا مع حركة طالبان أو أفكار تنظيم القاعدة، وبالتالي يسهلون تحركاتهما. ونقول للمرة الأولى لأنها فعلا أول مرة يتفوه فيه مسؤول باكستاني بمثل هذا الكلام، و إلا فان كثيرين ممن ليست لهم صفة رسمية قالوا بذلك مرارا، من أهمهم الصحفية الكندية كاثي غانون (مراسلة وكالة الاسوشيتدبرس في أفغانستان لأكثر من ١٨ عاما) والتي ذكرت في كتابها المعنون بـ«من الحرب المقدسة إلى الإرهاب المقدس): إن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش طلب من رئيس الاستخبارات الباكستانية السابق محمود احمد يوم أن زار الأخير واشنطون قبيل الغزو الأمريكي لأفغانستان أن ينقل إلى زعيم طالبان الملا محمد عمر بأن عليه تسليم نفسه وزعيم القاعدة أسامة بن لادن و إلا فان الولايات المتحدة ستغزو أفغانستان وستسقط نظامه بالقوة العسكرية، لكن نظرا لتعاطف الجنرال الباكستاني مع طالبان، كانت الرسالة التي نقلها إلى الملا عمر معكوسة بمعنى أن واشنطون لن تغزو أفغانستان وستكتفي في أحسن الأحوال بضربات جوية، وان الصمود كفيل بإلحاق الهزيمة بالأعداء.

× إن الرئيس آصف زرداري أراد بخطوته تلك إعادة إخضاع جهاز الاستخبارات الباكستانية لسلطة وزارة الداخلية، وتصفية العناصر المتشددة التي اخترقته فحولته إلى دولة داخل دولة، وتحديدا منذ زمن الرئيس الأسبق الجنرال محمد ضياء الحق، وذلك منعا لتحميل بلاده مسؤولية كل حادثة إرهابية أو دموية تقع في أفغانستان أو الهند على نحو ما حدث في السابع من تموز المنصرم حينما وقع انفجار في السفارة الهندية في كابول (أسفر عن ٥٧ قتيلا) فقيل أن «عملاء استخبارات باكستانيين ضالعون في الحدث»، بل وأيضا على نحو ما حدث مؤخرا في حادثة تفجير فندق ماريوت في راوالبندي، حيث قيل أن عناصر من الاستخبارات مكلفة بحماية الفندق سربت معلومات أمنية دقيقة إلى المتشددين الإسلاميين ليستهدفوا الفندق وضيوفه وعلى رأسهم رئيس البلاد. وفيما يشكك بعض الدبلوماسيين – مثل الدبلوماسي الأمريكي المسؤول عن شؤون جنوب شرق آسيا ريشارد باوشر – في نجاح زرداري في إصلاح جهاز المخابرات المعطوب والمخترق، يخشى آخرون – بناء على أمثلة سابقة - من أن تؤدي عملية إصلاح الجهاز إلى تشجيع كبار ضباطه على استباق الأمور و القيام بانقلاب عسكري كنوع من الحماية لنفوذهم ومصالحهم.

أداة في يد الماريشال أيوب خان والجنرال ضياء الحق

والحقيقة أن العبارة التي وضعناها بين مزدوجين في الفقرة السابقة لطالما ترددت طوال العقود الستة الماضية منذ تقسيم الهند البريطانية، ولا سيما في المنعطفات الحادة في تاريخ شبه القارة الهندية. على أن الدمار الذي لحق بسمعة الجهاز ومناقبيته يرجع أولا إلى أواخر الخمسينيات حينما تحول إلى أداة في يد المارشال محمد أيوب خان لتعزيز نظامه العسكري و لجمع المعلومات عن خصومه من الساسة المدنيين ومن في حكمهم من المتمردين البشتون والبلوش أو ممن كان يشك في ولائهم مثل ضباط الجيش من العرق البنغالي في ما كان يسمى وقتذاك بالجناح الشرقي للبلاد. غير أن هذا لا يقاس إطلاقا بما حدث للجهاز في ظل حكم الديكتاتور محمد ضياء الحق. وملخص القصة أن دور جهاز الاستخبارات الباكستانية الذي تأسس باديء الأمر في عام ١٩٤٧ من وحدتين (الأول تحت مسمى جهاز الاستخبارات الداخلية والآخر تحت مسمى الاستخبارات العسكرية)، قبل أن يحول إلى مؤسسة أمنية واحدة تحت اسم جهاز الاستخبارات الداخلية غداة فشله في القيام بدوره في الحرب الهندية-الباكستانية الأولى (١٩٤٧)، ويتم تزويده برجال مدنيين وعسكريين من أسلحة البحر والجو والبر قد توسع كثيرا بحيث تجاوز خدمة مصالح باكستان إلى خدمة مصالح بعض الدول الحليفة على نحو ما حدث أثناء الحرب الأفغانية ضد السوفييت، بل تجاوز خدمة مصالح البلاد العليا إلى خدمة أفراد في السلطة، هذا ناهيك عن تحوله في الحقبة التي تلت الغزو السوفيتي لأفغانستان في عام ١٩٧٨ و الحقبة التي تلت قيام الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ إلى مؤسسة تصدر بضاعتها وخبراتها لمن يطلب من اجل سحق معارضيه في الداخل مقابل مساعدات مادية معتبرة.

تراجع نفوذ الجهاز في عهد بوتو الأب

وهكذا فان الجهاز الذي نحن بصدده اليوم عاش عصره الذهبي الأول في عهد الجنرال أيوب خان، بينما تراجع دوره ونفوذه كثيرا في عهد خليفته، الرئيس المدني ذوالفقار علي بوتو، الذي كثيرا ما اتهم الجهاز بالرعونة والحماقة وبالتالي التسبب في انسلاخ الجناح الشرقي للبلاد تحت اسم «جمهورية بنغلاديش الشعبية»، ليعود الجهاز ويعيش عهدا ذهبيا آخر في زمن الجنرال ضياء الحق حينما منحه الأخير سلطات واسعة لمطاردة خصومه في ولاية السند من أتباع حزب الشعب الذي كان ضياء الحق قد انقلب على زعيمه ومؤسسه (ذوالفقار علي بوتو) وأعدمه شنقا في تموز ١٩٧٧ ، وللتجسس على فصائل المجاهدين والجماعات البلوشية المتعاطفة معهم خوفا من وصول الأسلحة من الفريق الأول إلى الفريق الثاني، ولجمع المعلومات وتحليلها عن المنظمات الباكستانية ذات الصلة بنظام طهران.

بداية تعاون الجهاز مع الأمريكيين

ومما لا يمكن تجاوزه أنه في هذا المنعطف تحديدا بدأت واشنطون مد يد العون الفني والمادي إلى جهاز (آي اس آي) الباكستاني، حيث قام الأخير لهذا الغرض بإنشاء قسم خاص تحت قيادة العقيد محمد يوسف ، تولى إرسال عسكريين ومدنيين باكستانيين إلى الولايات المتحدة من اجل التدريب على العلوم الاستخباراتية المتقدمة. وقد قام هؤلاء بعد عودتهم إلى باكستان بلعب ادوار مهمة دعما لفصائل المجاهدين التي كانت تتخذ من باكستان منطلقا لمحاربة السوفييت، ولا سيما الفصيل الذي كان يتزعمه حليف أمريكا بالأمس وعدوها اليوم « لورد الحرب ذو الولاءات المتقلبة قلب الدين حكمتيار».

دور الجهاز في خلق طالبان ودعم القاعدة

ومما لا يجب أيضا المرور عليه مرور الكرام في هذا السياق، الادوارالمحورية المهمة التي لعبها الجهاز في خلق حركة طالبان وتمكينها من الاستيلاء على السلطة في كابول سواء عن طريق ضخ المساعدات المالية أو إمدادات الأسلحة والرجال على نحو ما أبرزته تقارير مخابراتية أمريكية في آذار ١٩٩٨ . فضلا عن أدوارها في خلق جماعات مسلحة مناهضة لنيودلهي وتزويدها بما تحتاجه من اجل جلب الصداع للهند في إقليم كشمير المتنازع عليه.

والحقيقة أن هناك قائمة طويلة لدى الولايات المتحدة بأسماء من ارتبطوا في الماضي بجهاز آي اس آي الباكستاني أو تعاونوا معه أو تدربوا على يدي عناصره من اجل خلق المشاكل في أكثر من دولة طبقا، ومن بينهم بطبيعة الحال عناصر من تنظيم القاعدة الذي يقال أن احد قادته ويدعى أبو زبيدة قد التقى في عام ٢٠٠٠ وقبل وقت قصير من انتقال بن لادن من السودان الى أفغانستان بمسؤولين عسكريين كبار في الاستخبارات الباكستانية مثل الجنرال مشرف علي مير الذي كان يشغل وقتذاك منصب قائد سلاح الجو.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com